

آفاق التمويل بصيغة الصكوك الإسلامية في المصارف الإسلامية الليبية

دراسة تطبيقية على مصرف اليقين

د. أحمد سعد أحمد مسعود

أستاذ مشارك - الأكاديمية الليبية للدراسات العليا - قسم التمويل والمصارف.

ahmed.massoud@academy.edu.ly

Received: 09/01/2023

Accepted: 11/01/2023

Funding Promises in the Form of Islamic Instruments (in Libyan Islamic banks: An Empirical study of Al-Yaqeen Bank

Abstract

This study aims to highlight the prospects for financing in the form of Islamic instruments in Libyan Islamic banks. The study's research question is what are the possibilities for financing in the form of Islamic instruments in Al Yaqeen Islamic Bank? The study adopted the descriptive approach. Questionnaires were used to collect the primary data from a wide sample. Data were analysed using the Statistical Packages for Social Sciences (SPSS) to describe the findings of the study. The findings showed that the use of Islamic instruments would contribute to financing investment projects, attracting savings for investment, and providing cash liquidity in the Libyan banks. The recommendation of the study goes to the necessity of promoting the use of Islamic instruments and preparing a plan for that, which includes: setting the legislative and legal framework that regulates the process of issuing and trading Islamic instruments, and qualifying cadres entrusted with the task of issuing and trading these instruments.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة آفاق التمويل بصيغة الصكوك الإسلامية في المصارف الإسلامية الليبية، وتمثلت مشكلة الدراسة في السؤال التالي: ما هي آفاق التمويل بصيغة الصكوك الإسلامية في مصرف اليقين الإسلامي؟ وتم الاعتماد على المنهج الوصفي، حيث تم الاعتماد على أداة الاستبانة في جمع البيانات الأولية، والتي تم اختيارها من خلال عينة عريضة، كما تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لإصدار الثاني والعشرين للوصول إلى نتائج الدراسة، وذلك من خلال عدة اختبارات قام بها الباحث، حيث تم التوصل إلى جملة من النتائج من أهمها: أوضحت النتائج أن تساهم إصدار للصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية، وجذب المدخرات لاستثمارها، وتوفير السيولة، وأوصت الدراسة ضرورة من تفعيل الصكوك الإسلامية و إعداد خطة لذلك تتضمن: وضع الإطار التشريعي والقانوني الذي ينظم عملية إصدار وتداول الصكوك الإسلامية، وتأهيل الكوادر التي توكل لها مهمة إصدار وتداول هذه الصكوك.

المقدمة:

تسعى المالية الإسلامية إلى تنمية المال وفق قواعد الشريعة الإسلامية، الداعية إلى تحقيق الأهداف الإنسانية لإعمار الأرض لتضمن للإنسان مستوى حياة كريمة، وتعد فكرة إنشاء و ابتكار الأدوات المالية الجديدة هي أحد أهداف صناعات المالية الإسلامية والقائمين عليها، ونشأت هذه الأدوات نسبة إلى حاجة المجتمع المسلم إلى مصادر تمويلية مقابلة لما هو موجود في

المؤسسات غير الإسلامية، فكانت الصكوك الإسلامية بديلاً للسندات بحسابها إحدى الأدوات المالية، واحدة من أكثر المنتجات الإسلامية تميزاً، إذ تستطيع المصارف الإسلامية الاعتماد عليها في تمويل المشاريع الإسلامية المتنوعة وخصوصاً الضخمة والكبيرة والتي يصعب تغطية جميع احتياجاتها بأدوات التمويل الإسلامية الأخرى.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في أن اعتماد صيغة التمويل بالصكوك الإسلامية يلقي الضوء على المصرف قيد الدراسة في استخدام أداة مالية جديدة تساهم في فتح آفاق للتمويل بالمشروعات وجذب المدخرات واستثمارها، وتوفير السيولة، لذا تكمن مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما هي آفاق التمويل بصيغة الصكوك الإسلامية في مصرف اليقين الإسلامي؟

فرضيات الدراسة:

من خلال عرض مشكلة الدراسة تم صياغة الفرضية في صورة فرضية صفرية وأخرى بديلة، وذلك على النحو التالي:
H0- لا يساهم إصدار الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية، وجذب المدخرات واستثمارها، وتوفير السيولة.
H1- يساهم إصدار الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية، وجذب المدخرات واستثمارها، وتوفير السيولة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة آفاق التمويل بصيغة الصكوك الإسلامية ومدى نجاح هذه الصيغة والدور التي تقوم به تمويل المشاريع الاستثمارية، وجذب المدخرات واستثمارها، وتوفير السيولة.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة لمواكبة التطورات الحديثة وابتكار الأدوات المالية الجديدة في المصرفية الإسلامية وهي الصكوك الإسلامية، والآفاق التي يمكن أن تفتحها هذه الصيغة في تمويل المشاريع الاستثمارية، وجذب المدخرات واستثمارها، وتوفير السيولة.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: تتمثل الحدود الموضوع لهذه الدراسة في آفاق التمويل بصيغة الصكوك الإسلامية في المصارف الإسلامية الليبية.

الحدود المكانية: اقتصر الحدود المكانية لهذه الدراسة على مصرف اليقين الإدارة العامة .

الحدود الزمانية: تمثلت الحدود الزمانية فترة إعداد الدراسة 2022م.

الحدود البشرية: تتمثل في القيادات الإدارية والموظفين للمصرف قيد الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع القيادات الإدارية والموظفين للمصرف، أما بالنسبة للعينة التي تم اختيارها فهي عينة قصدية من 38 موظف في المصرف قيد الدراسة.

أداة الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة وإثبات فرضيتها، تم استخدام الاستبيان الذي صُمم لقياس متغيرات الدراسة وذلك على النحو المبين:

القسم الأول: يتضمن معلومات عامة تتعلق بخصائص أفراد عينة الدراسة الديموغرافية.

القسم الثاني: ويشتمل على أسئلة استبيان آفاق التمويل بصيغة الصكوك الإسلامية في مصرف اليقين الإسلامي .

الدراسات السابقة:

تعد الصكوك الاستثمارية الإسلامية من أبرز منتجات الصناعة المالية الإسلامية، كما تعتبر من الصيغ البديلة للسندات التي استطاعت أن تجد لها مكانة بارزة في أسواق المال العالمية، حيث انتشرت واشتهرت كأداة تمويلية معاصرة يقبل عليها المسلمون وغير المسلمين في جميع أنحاء العالم، وهي تؤدي دوراً بارزاً في تمويل المشاريع الاستثمارية وإدارة السيولة، كما تساعد الصكوك الإسلامية على توطيد المدخرات الوطنية وعدم تسربها إلى الخارج، ولا يقتصر دور الصكوك الإسلامية على جذب المدخرات الوطنية فحسب، وإنما هي أداة تمويلية جاذبة لرؤوس الأموال الأجنبية، كما يمكن استخدامها في تمويل عجز الموازنة العامة، للعديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الصكوك الإسلامية، وبهذا الصدد سنعرض بعض الدراسات التي ناقشت موضوع، حيث تناولت دراسة (عنبر، 2020م) بعنوان: آفاق التمويل بصيغة الصكوك الإسلامية في المصارف الإسلامية في فلسطين وهدفت الدراسة إلى التعرف على الصكوك الإسلامية من حيث مفهومها، وأهميتها، وخصائصها، وأنواعها، وحكمها الفقهي، والمقارنة بينها وبين أدوات التمويل التقليدية، والإشارة إلى بعض التجارب الدولية المعاصرة التي تعاملت مع هذه الأداة التمويلية، وكيفية الاستفادة منها في فلسطين، كما تم عرض واقع المصارف الإسلامية في فلسطين، وأهم صيغ التمويل لديها، وكيفية الاستفادة من صيغة التمويل بالصكوك الإسلامية كمصدر تمويلي للتنمية في فلسطين. وقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي في استخلاص النتائج والتوصيات، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، منها: أن ثقافة المجتمع الفلسطيني حول صيغة الصكوك الإسلامية ضعيفة، نتيجة ضعف انتشار المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بالصكوك الإسلامي، مما تسهم الصكوك الإسلامية في إعادة توزيع الأموال وتقليل الاكتناز واتساع المشاريع الاستثمارية وانتشارها، وهذا بدوره يدفع عجلة التنمية، كما أن إصدار الصكوك الإسلامية يساهم في المحافظة على الأموال في الأسواق المحلية، ويقلل من تهريبها إلى الخارج، بالإضافة إلى أن تبني صيغ التمويل بالصكوك من قبل المصارف الإسلامية يعزز ويقوي العلاقات بين المصارف الإسلامية والمستثمرين، ويزيد عملاء المصرف ورأس المال والتعاملات والارباح، ومن ثم يقوى مركزه المالي والقيمة السوقية لأسهمه، أما دراسة (القرمازي وآخرون، 2022م) التي جاءت بعنوان أثر الاستثمار في الصكوك على ربحية المصارف الإسلامية السعودية- دراسة تطبيقية خلال الفترة 2011-2019، هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة التي تربط بين الاستثمار في الصكوك وبين صافي الربحية بالمصرف، واعتمد الباحث على عينة من المصارف في السعودية وهي: مصرف الراجحي ومصرف الازمراء، ومصرف الجزيرة، ومصرف البلاد، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي لتحليل البيانات من خلال القوائم المالية، وتم استخدام الانحدار الخطي البسيط لبيانات السلاسل الزمنية الخاصة بمصرف الراجحي بمفرده، وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها عدم وجود علاقة معنوية بين الاستثمار في الصكوك الإسلامية وصافي الربحية سواء بالنسبة لبيانات السلاسل الزمنية لمصرف الراجحي أو البيانات الطولية لكل المصارف، ومن ثم الاستثمار في الصكوك لا يؤثر على النتيجة المالية للمصارف الإسلامية السعودية، أما دراسة (قتال، وعزايزية، 2020م) التي تحمل عنوان

صناعة الصكوك الإسلامية: واقع تحديات ومقترحات، استهدفت دراسة الصكوك الإسلامية من حيث واقع هذه الصناعة في العالم من خلال المؤشرات التي توفرت من السوق المالي الإسلامي العالمي، بالإضافة إلى الوقوف على أهم المخاطر والتحديات التي تواجه هذه الصناعة، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن هناك تطوراً ملموساً في صناعة الصكوك الإسلامية بفعل القبول الذي لاقته هذه الصكوك، غير أن التعامل بها مازال تشوبه جملة من المخاطر والتحديات أهمها ضعف الإطار التشريعي، القوانين الوضعية غير الملائمة للشريعة الإسلامية، بالإضافة لضعف الإعفاءات الضريبية المتعلقة بها ونقص اليد العاملة المؤهلة، ومنه ضرورة العمل على وضع آليات لتجاوز مخاطر التعامل بالصكوك الإسلامية من خلال الآليات المختلفة لإدارتها والعمل على تجاوز التحديات بهدف تطوير صناعة الصكوك الإسلامية لغايات تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، وكانت دراسة (أبوشعالة 2019) بعنوان: استشراف إمكانية تطبيق صيغ التمويل الإسلامية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، حيث هدفت إلى التعرف على أهم صيغ التمويل الإسلامية وإمكانية تطبيقها في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج أهمها أن أساليب التمويل الإسلامية توفر قنوات عديدة تحقق المرونة في اختيار الأسلوب المناسب، وأن تجارب بعض الدول المتقدمة والنامية أثبتت نجاحها في هذا الخصوص، وأنها تمثل عامل مشجع لتبني أساليب التمويل الإسلامية في الاقتصاد الليبي.

مفهوم وخصائص الصكوك الإسلامية:

عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصكوك الإسلامية التي أطلقت عليها اسم (صكوك الاستثمار) بأنها: وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو ملكية موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله. (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين 2007م، معيار رقم 17، ص 288).

كما عرفها مجمع الفقه الإسلامي الدولي بأنها أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس المال إلى حصص متساوية وذلك بإصدار صكوك مالية برأس المال على أساس وحدات متساوية القيمة، ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأس المال وما يتحول إليه بنسبة ملكية كل منهم فيه. وأوضح المجمع ماهية التصكيك في القرار رقم (4/19) الصادر في دورته التاسعة عشر (1430هـ-2009م) والذي نص على الآتي: أما التصكيك (التوريق الإسلامي) فهو إصدار وثائق أو شهادات مالية متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية موجودات (أعيان أو منافع أو حقوق أو خليط من الأعيان والمنافع والنقود والديون) قائمة فعلاً أو سيتم انشاؤها من حصيلة الاكتتاب، وتصدر وفق عقد شرعي وتأخذ أحكامه. (مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، الدورة الرابعة، المجلد الثالث 1988م، ص 2140)

خصائص الصكوك الإسلامية:

من أهم الخصائص المميزة للصكوك الإسلامية ما يلي:

-تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة: إن مقتضى المشاركات التي يقوم عليها مبدأ إصدار الصكوك من حيث العلاقة بين المشتركين فيها هو الاشتراك في الربح والخسارة بصرف النظر عن صيغة الاستثمار المعمول بها، حيث تعطي المالكها حصة من الربح، وليس نسبة محددة مسبقاً الاسمية، وحصة حملة الصكوك من أرباح المشروع أو النشاط الذي تموله تحدّد بنسبة مئوية

عند التعاقد، فمالكوها يشاركون في غنمها حسب الاتفاق المبين في نشرة الإصدار ويتحملون غرمها بنسبة ما يملكه كل منهم، وفقاً لقاعدة الغنم بالغرم.

- **وثائق تصدر باسم مالكها بفئات متساوية القيمة:** تصدر الصكوك بفئات متساوية القيمة لأنها تمثل حصصاً شائعة في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك لتيسير شراء وتداول هذه الصكوك، وبذلك يشبه الصك الإسلامي السهم الذي يصدر بفئات متساوية ويمثل حصة شائعة في صافي أصول الشركة المساهمة، كما أنه يلتقي في ذلك مع السندات التقليدية والتي تصدر بفئات متساوية بهدف تسهيل شرائها وتداولها بين الجمهور.

- **تصدر وتتداول وفقاً للشروط والضوابط الشرعية:** تخصص حصيلة الصكوك للاستثمار في مشاريع تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما أنها تقوم على أساس عقود شرعية وفقاً لصيغ التمويل الإسلامية كالمشاركات والمضاربات وغيرها، بضوابط تنظم إصدارها وتداولها، هناك أنواع من الصكوك قابلة للتداول مثل صكوك المضاربة وصكوك الإجازة، وأنواع غير قابلة للتداول مثل صكوك البيوع وصكوك السلم.

أهداف الصكوك الإسلامية:

تسعى عملية إصدار الصكوك الإسلامية إلى تحقيق الآتي:

- 1- تحسين القدرة الائتمانية والهيكلة التمويلية للمؤسسات المصدرة للصكوك من حيث أنها تتطلب التصنيف الائتماني للمحافظة بصورة مستقلة عن المؤسسة ذاتها ومن ثم يكون تصنيفها الائتماني مرتفعاً.
- 2- تسعى إلى الحصول على السيولة اللازمة لتوسيع قاعدة المشاريع وتطويرها، وهو الإجراء الذي يتم بموجبه تحويل الأصول للحكومات والشركات إلى وحدات تتمثل في الصكوك الإسلامية، ومن ثم عرضها في السوق لجذب المدخرات لتمويل المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل.
- 3- المساهمة في جمع رأس المال لتمويل إنشاء مشروع استثماري من خلال تعبئة موارده من المستثمرين، وذلك من خلال طرح صكوك وفق مختلف صيغ التمويل الإسلامية في أسواق المال لتكون حصيلة الاكتتاب، فيها رأس المال المشروع. (الهلاي، 2021، ص72).

أنواع الصكوك الإسلامية:

- تتنوع الصكوك الاستثمارية الإسلامية إلى أنواع عديدة (صخري، بن علي، 2021، ص 248-249).
- **صكوك المضاربة:** وتعرف بأنها أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس مال المضاربة، بإصدار ملكية رأس مال المضاربة على أساس وحدات متساوية القيمة، مسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأس مال المضاربة، وما يتحول إليه بنسبة ملكية كل منهم.
 - **صكوك المشاركة:** وهي عبارة عن وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في إنشاء مشروع أو تطوير مشروع قائم أو تمويل نشاط على أساس عقد المشاركة، حيث يصبح المشروع أو أصول النشاط ملكاً لحملة الصكوك في حدود حصتهم.

- **صكوك السلم:** هي صكوك تمثل ملكية شائعة في رأس مال السلم لتمويل شراء سلع يتم استلامها في المستقبل، ثم تسوق على العملاء، يكون العائد على الصكوك هو الربح الناتج عن البيع، ولا يتم تداولها إلا بعد تحويل رأس المال إلى سلع، هذا بعد استلامها قبل بيعها.

- **صكوك الاستصناع:** هي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها لتصنيع سلعة معينة وفق أوصاف محددة، ويصبح المصنوع مملوكا لحاملي الصكوك، حيث يكون هناك رأس مال الاستصناع مقسم إلى أجزاء كل جزء يعبر عنه بصك، يتم إصدار صكوك الاستصناع وفق آلية معينة حسب نوع الاستصناع المعتمد.

- **صكوك المراجعة:** تصدر لتمويل شراء سلع المراجعة وتصبح مملوكة لحملة الصكوك، فالمصدر لصكوك المراجعة هو البائع لبضاعة المراجعة، والمكتتبون فيها هم المشترون لهذه البضاعة، وحصيلة الاكتتاب هي تكلفة شراء البضاعة، ويملك حملة الصكوك سلعة المراجعة ويستحقون ثمن بيعها.

- **صكوك الإجارة:** هي صكوك متساوية القيمة تمثل أجزاء متماثلة مشاعة في ملكية منافع أعيان معمرة، تكون مرتبطة بعقد الإجارة أو تمثل عددا مماثلا من وحدات خدمة موصوفة تقدم من ملزمها لحامل الصك في وقت مستقبلي، قد يتم إصدار صكوك التأجير على أساس الإجارة أو مشاركة في الإنتاج، أو حصة في ملكية أصول حكومية.

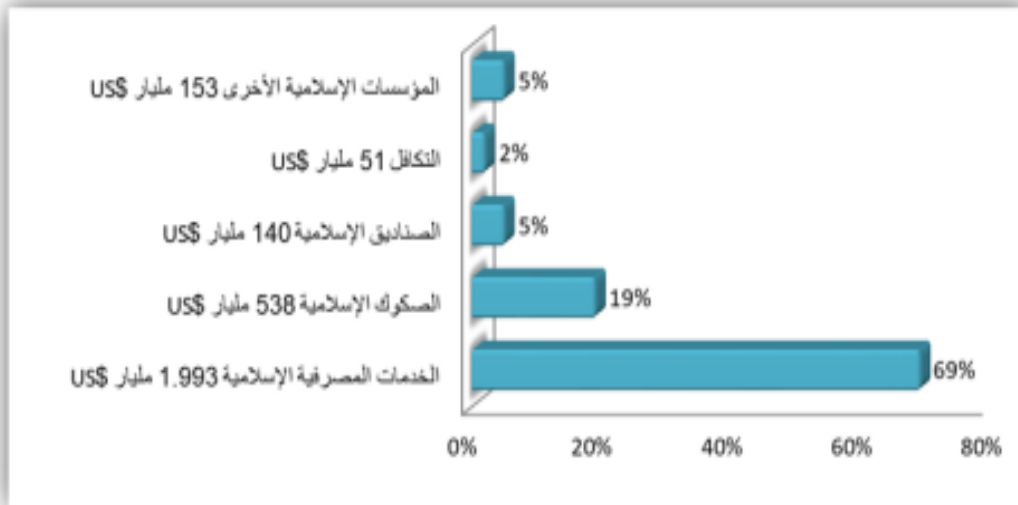
- **صكوك التنمية:** يعد هذا النوع من الصكوك وسيلة مهمة لجذب واستقطاب الودائع قصيرة الأجل بهدف استخدامها في تمويل مشاريع البنية التحتية، عن طريق توريق بعض الأصول المملوكة للدولة ل طرحها في شكل صكوك على المستثمرين، لتوفير موارد نقدية حقيقية تستخدم في عملية مشاريع التنمية.

- **صكوك البيع الآجل:** هذا النوع صكوك هو شبيه كثيرا بصكوك المراجعة، حيث يمكن للدولة الاستعانة به عند عجز موازناتها العامة، ذلك من أجل تغطية نفقات التجهيز من المثقلة على الخزينة.

- **صكوك الوقف:** تستخدم صكوك الوقف من أجل تمويل المشاريع الخيرية كبناء المستشفيات والمدارس ودار الأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة، كما يمكن استخدامها في إنشاء صناديق تعمل على مكافحة البطالة أو للرعاية الاجتماعية، وتوفير الخدمات العامة كالصحة والتعليم لمحاربة الفقر.

واقع الصكوك الإسلامية في ظل التطورات الحديثة: (رحمون، بن خالد، 2022، ص 664 - ص 667).

شهدت الصناعة المالية الإسلامية تطورا ملحوظا، مما مكنها من الانتقال من مرحلة البناء و التأسيس إلى مرحلة التوسع والانتشار، كما زاد الاهتمام الدولي في السنوات الاخيرة بالمنتجات والخدمات الإسلامية، خاصة التعاملات بالصكوك الإسلامية التي تعد من أحد أهم مصادر التمويل في إطار التمويل الإسلامي، كما تعتبر من أبرز و أنجح أدوات هذه الصناعة، و من أهم أسباب تزايد الاهتمام بإصدار وتداول الصكوك الإسلامية مؤخرا يعود إلى قدرتها الكبيرة على دعم و تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال الدور الذي تلعبه على مستوى الاقتصاد ككل. والشكل التالي يوضح توزيع أصول التمويل الإسلامي لعام 2019م.



الشكل (1) توزيع أصول التمويل الإسلامي لعام 2019م

من خلال الشكل رقم (1) يبين أن قطاع المصارف هو الرائد في قطاع التمويل الإسلامي بخلاف المنتجات وخدمات المؤسسات الأخرى، فقد مثلت خدمات المصرفية الإسلامية الجزء الكبير والمهم في المساهمة في صناعة و توفير الخدمات المالية الإسلامية على المستوى العالمي بنسبة 69% بإجمالي 1.993 مليار دولار أمريكي: تليها الصكوك الإسلامية بنسبة مساهمة لا بأس بها بنسبة 19% بإجمالي 538 مليار دولار أمريكي، و ساهمت كل من مؤسسات التكافل و الصناديق الإسلامية و باقي المؤسسات الأخرى بنسبة 2% و 5% و 8% على الترتيب 1-2. حجم إصدارات.

حجم إصدارات الصكوك العالمية لجميع أنواع الصكوك خلال الفترة (2001-2020)

مع أن حصة الصكوك الإسلامية لا تزال إلى الآن محدودة من حيث حجم التمويل الإسلامي (19% حسب إحصائيات عام 2019) مقابل 69% للمصرفية الإسلامية، إلا أنها تنمو بشكل سريع و ملحوظ، حيث شهد سوق الصكوك الإسلامية نموا مضاعفاً لحجم الصكوك لعام 2020م و توسع إجمالي إصدارات الصكوك بأكثر من 24% في إطار شروط تمويل عالمية جذابة للمصدرين والمستثمرين في مختلف المناطق والمراكز المالية، حيث بلغ إجمالي إصدارات الصكوك العالمية 1.42 ترليون دولار أمريكي خلال الفترة (2001-2020)، منها 332.32 مليار دولار صكوك دولية، حيث أغلق إصدار الصكوك الدولية عند حوالي 42.408 مليون دولار من حجم إصدارات الصكوك الدولية مقارنة بـ 38.476 مليون دولار في عام 2019، أما إجمالي إصدار الصكوك المحلية فقد ارتفعت إلى 1090.59 مليار دولار أمريكي في عام 2020م مقارنة مع عام 2019م التي سجلت بـ 957.28 مليار دولار أمريكي، حيث أغلق إصدار الصكوك المحلية عند حوالي 132.233 مليون دولار أمريكي لسنة 2020م، من حجم إصدارات الصكوك المحلية مقارنة بـ 107.226 مليون دولار أمريكي في عام م، مما يعني وجود زيادة تقدر بحوالي 23% سنويا. والشكل التالي يوضح حجم إصدارات الصكوك العالمية لجميع أنواع الصكوك خلال الفترة (2001-2020م).



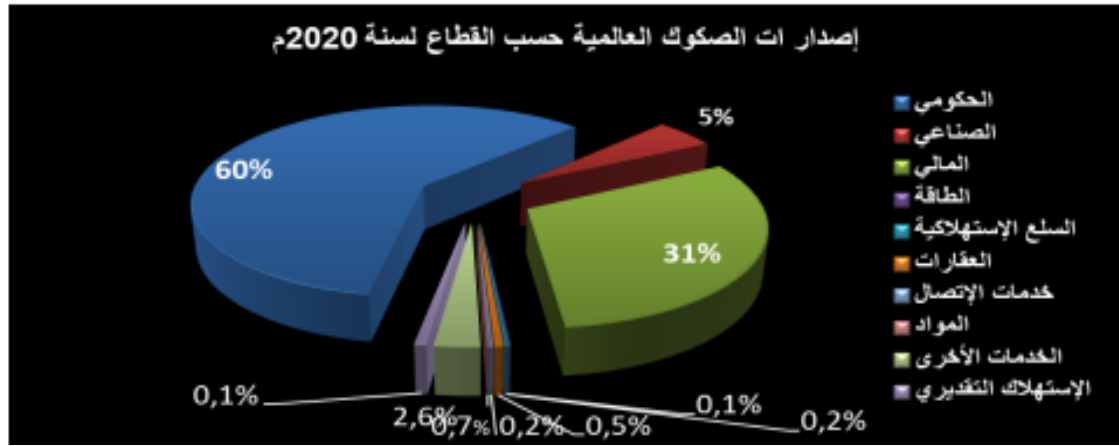
الشكل (2) حجم إصدارات الصكوك العالمية لجميع أنواع الصكوك خلال الفترة (2001-2020م)

من خلال الشكل رقم (2)، نلاحظ أن منذ بداية إصدار الصكوك شهدت سوق الصكوك الإسلامية نمواً متسارعاً خلال الفترة من 2001م – 2008م، حيث بلغ حجم الصكوك المصدرة 141.351 مليون دولار، وذلك نتيجة الفائض من السيولة التي شهدتها المصارف الإسلامية أعقاب الطفرة النفطية التي عرفتها، وخاصة دول الخليج التي سعت للبحث عن أساليب التمويل التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية إلا أنه خلال سنة 2007 و 2008م سرعان ما تراجع إجمالي الإصدارات العالمية للصكوك، حيث سجلت انخفاضاً كبيراً بنسبة 85% وقيمة 50.184 مليون دولار و 24.337 مليون دولار على التوالي متأثراً بانعكاسات أزمة الرهن العقاري المالية العالمية، إلا أن سوق الصكوك الإسلامية سرعان ما تعافى وتزايد بنحو 135.55 و 107.30 مليون دولار في كل من عام 2013 – 2014، ثم تراجع في الانخفاض من جديد في عام 2015 نتيجة الركود العالمي وانخفاض سعر النفط العالمي وضعف الاقتصاد العالمي، حيث بلغ حجم الصكوك المصدرة بحوالي 67.81 إلى أن عاد حجم الإصدار العالمي للارتفاع بصفة ملحوظة بعد ثلاث سنوات من التراجع لينمو تدريجياً ليصل إلى أعلى قيمة لحجم الإصدارات السنوية للصكوك الإسلامية منذ بداية نموها في سنة 2001م بقيمة 174.641 مليار دولار أمريكي من حجم الصكوك المصدرة عالمياً لسنة 2020م بزيادة قدرها 19.84% في إصدارات الصكوك عن عام 2019م.

توزيع إجمالي إصدارات الصكوك العالمية حسب المنطقة خلال الفترة (2001-2020م):

الجدول الآتي يوضح لنا التوزيع الجغرافي لإجمالي إصدارات الصكوك الإسلامية، حيث نلاحظ أن منذ إنشاء سوق الصكوك لا تزال دول آسيا والشرق الأوسط هي اللاعب الرائد والمهيمن فيها خلال طول الفترة (2001م – 2020م)، حيث سجلت نسبة 67.84% من إجمالي إصدارات الصكوك العالمية بـ 965324 مليون دولار أمريكي على وجه التحديد (ماليزيا، إندونيسيا و برونائي)، تليها دول مجلس التعاون الخليجي و الشرق الأوسط أكبر وجهة لأصدر الصكوك بحصة سوقية 25.47% من إجمالي إصدارات الصكوك العالمية بـ 356423 مليون دولار أمريكي، و مثل ما تميزت هذه المناطق التي تعتبر المناطق الرئيسية التي تقود سوق الصكوك يتواجد هناك مناطق أخرى في العالم استحوذت نسب معينة من إجمالي إصدارات الصكوك العالمية كمنطقة إفريقيا التي بلغ فيها حجم إصدارات الصكوك الإسلامية العالمية 24.550 مليار دولار بنسبة 1.71% و دول أوروبا مع دول أخرى تزايد سنوياً حصتها في السوق بشكل مباشر أو غير مباشر استحوذت نسبة 4.96% من إجمالي الإصدارات العالمية بـ 70.615 مليون دولار أمريكي .

3- حصص القطاعات المختلفة من حجم التمويل بالصكوك الإسلامية عالميا لعام 2020م



الشكل (4) إصدارات الصكوك الإسلامية حسب القطاع لسنة 2020م

يوضح الشكل (4) أن كلا من القطاعين الحكومي والمالي أخذ الحصة الأكبر من حجم التمويل بالصكوك الإسلامية بنسبة 90% و 31% على الترتيب، أما عن باقي القطاعات فقد شكلت حوالي 9.4% من إجمالي حجم التمويل عن طريق الصكوك الإسلامية، و يستنتج من هذه البيانات بأن الصكوك الإسلامية تساهم بشكل كبير في تمويل و تطوير مشاريع البنية التحتية، وهذا ينعكس بالتأكيد على تنمية باقي القطاعات الأخرى.

حجم إصدارات الصكوك الدولية و المحلية في العالم في الفترة (2001-2020م).

الشكل التالي يوضح توزيع حجم إصدارات الصكوك الدولية و المحلية في العالم بين الفترة (2001-2020م) (القيمة: مليون دولار).

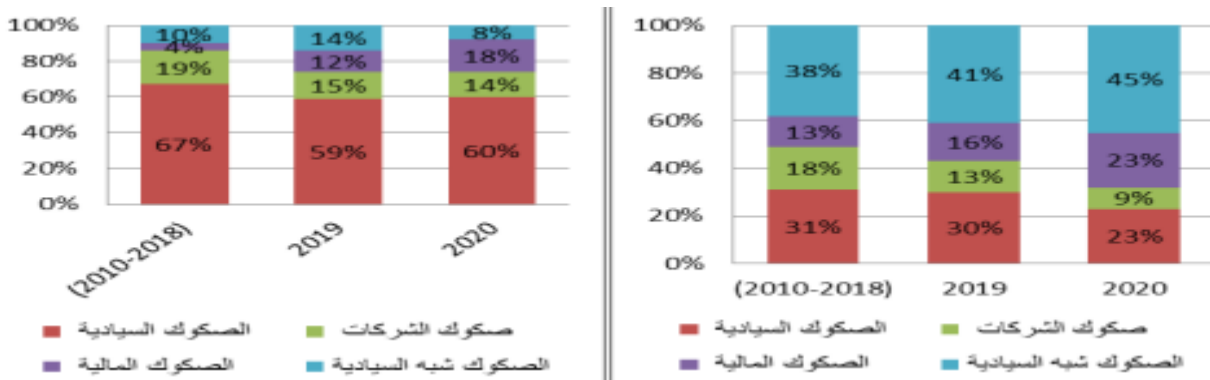


الشكل (5) توزيع حجم إصدارات الصكوك الدولية و المحلية في العالم بين الفترة (2001-2020م)

من خلال الشكل رقم (5) بلغ إجمالي إصدارات الصكوك الدولية سنة 2020م قيمة 42.408 مليار دولار، محققاً بذلك زيادة بنسبة 9.25% كمعدل نمو، كما أنها تعد أيضاً أكبر قيمة و رقم قياسي منذ إنشاء سوق الصكوك، في حين أن الإصدارات المحلية عرفت ارتفاعات هائلة و التي انتقلت من مستوى 107.226 مليار دولار سنة 2019م إلى 132.233 مليار دولار في عام 2020م، كما كان هناك ارتفاع في 23%، حيث يأتي الجزء الأكبر لهذه الزيادة من مساهمة ماليزيا كدولة رائدة بـ 53.70 مليار دولار، كما أن هناك إصدارات الصكوك المحلية من بقية العامل دون ماليزيا و التي بلغت حوالي 78.70 مليار دولار أمريكي في عام 2020م مقابل 42 مليار دولار أمريكي في عام 2019م، و من الإنجازات المتميزة في سوق الصكوك المحلي لعام 2020م: إصدار حكومة ماليزيا ما قيمته 1.80 مليار دولار أمريكي، كذلك إصدار المصرف الوطني السعودي ما قيمته 1.12 مليار دولار أمريكي، و القابضة للطاقة الحكومة الباكستانية PKR بإصدار ما قيمته 1.28 مليار دولار أمريكي، وكذلك إصدارات الشركة السعودية للصناعات الأساسية ما قيمته 500 مليون دولار أمريكي.

توزيع حجم إصدارات الصكوك الدولية و المحلية حسب نوع المصدر خلال الفترة (2010-2020).

الشكل التالي يوضح توزيع حجم إصدارات الصكوك الدولية و المحلية حسب نوع المصدر خلال الفترة (2010 - 2020م).



الشكل (6) توزيع حجم إصدارات الصكوك الدولية و المحلية حسب نوع المصدر خلال الفترة (2010 - 2020م).

من خلال الجدول رقم (6) تحتل الصكوك السيادية التي تصدرها الحكومات الريادة في الصكوك المحلية، وذلك بنسبة 60% في سنة 2020م، حيث اعتبرت الحكومات طريقة مميزة لتنويع مصادرها التمويلية بالأخص السنوات التي تلت الأزمة المالية العالمية، بينما عرفت نسبة منخفضة في السوق الدولية بـ 23% سنة 2020م مقارنة بـ 30% في سنة 2019م، من ناحية أخرى كانت إصدارات الصكوك شبه سيادية قوية على الصعيد الدولي محققة نسبة 45% مع نسبة منخفضة مسجلة في السوق المحلية قدرت بـ 8% في سنة 2020م، تأتي بعد ذلك صكوك المؤسسات المالية في المرتبة الثالثة محافظة على توازن ملحوظ في كلا السوقين المحلية والدولية بنسب قدرها 18% و 23% على التوالي، بينما تراجع إصدارات الشركات من 13% عام 2019م إلى 9% عام 2020م، على الصعيد الدولي، وترتكز بنسبة متوسطة في السوق المحلي بنسبة 14% في سنة 2020م، ومن الإنجازات المتميزة في سوق الصكوك المحلي لعام 2020م: إصدار حكومة ماليزيا ما قيمته 1.80 مليار

دولار أمريكي، كذلك إصدار المصرف الوطني السعودي ما قيمته 1.12 مليار دولار أمريكي، و القابضة للطاقة الحكومة الباكستانية PKR بإصدار ما قيمته 1.12 مليار دولار أمريكي، و كذلك إصدارات الشركة السعودية للصناعات الأساسية ما قيمته 500 مليون دولار أمريكي.

القوانين واللوائح الصادرة الداعمة للصكوك في ليبيا:

صدر في ليبيا قانون رقم 1 لسنة 2013م بشأن منع المعاملات الربوية، والذي نص في المادة الأولى على منع التعامل بالفوائد الدائنة والمدنية في جميع المعاملات المدنية والتجارية التي تجري بين الأشخاص الطبيعية والاعتبارية، كذلك نص المادة السابعة سريان هذا القانون على معاملات الاشخاص الاعتبارية فيما بينها ابتداء من 1-1-2015م (وزارة العدل، 2013م)، غير أنه وفي الربع الثالث من عام 2015م صدر قانون رقم 7 بشأن تعديل المادة 7 ليصبح ابتداء سريان القانون رقم 1 لسنة 2013م من 1-1-2020م، أي بتأجيله لمدة خمس سنوات (مجلس النواب الليبي، 2015م)، وكان إصدار القانون منع الفائدة الذي صدر في عام 2013م نتائج عكسية، بمعنى أن العلاقة بين الأرباح وحجم الأصول وحجم الودائع وحجم القروض والسلف والتسهيلات الائتمانية كانت علاقة سلبية.

وكذلك إصدار القانون رقم 4 في عام 2016م بشأن الصكوك، والذي يعتبر أول نواة لتنظيم الصكوك الإسلامية في ليبيا، حيث فصلت في جهات إصدار الصكوك وطبيعتها وأنواعها وشروطها والمستثمرين فيها والأكتتاب فيها ومجالها وتداولها واستردادها وإدارة موجوداتها وكذلك نصت مواد في المراجع الخارجية وهيئة الرقابة الشرعية (المؤتمر الوطني العام ليبيا، 2016م)، ثم صدرت في منتصف عام 2017م اللائحة التنفيذية بشأن هذا القانون (المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، 2017م). كما أشارت المادتين رقم 2 الخاصة بالمصدر والمادة رقم 3 الخاصة بجهة الإصدار، واللتان نظمتا: المصدر، الذي حصر الجهات التي يحق لها الحصول على التمويل عن طريق إصدار الصكوك في الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الحكم المحلي والشركات المملوكة للدولة الشركات المساهمة الليبية، وجهة الإصدار، والتي حصرت في الشركة ذات الغرض الخاص ونقل ملكية موجودات الصكوك إليها للتصكيك.

نبذة عن مصرف اليقين:

أسس وفقاً للقانون رقم (1) لسنة 2005م، و القانون رقم (46) لسنة 2012م بشأن المصارف، ولقد قيد المصرف بوزارة الاقتصاد بمكتب مدينة سبها تحت سجل تجاري رقم (9237) كشركة ليبية مساهمة، وبدأ مباشرة أعماله المصرفية وفقاً لإذن لمزاولة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي تحت رقم (98) لسنة 2019م، حيث افتتح أول فرع له بتاريخ 2019/09/19م. (www.yaqeenbank.ly)

ثانياً: تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات

يتضمن هذا الجانب وصفا للإجراءات التي تمت في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيرا المعالجات الإحصائية التي تمت في تحليل الدراسة. بهدف الوصول إلى النتائج والتوصيات المستهدفة من هذه الدراسة.

مقياس الصدق والثبات للاستبيان

صدق المحكمين

لقد تم الاعتماد في تقرير صدق الأداة على ما يعرف بالصدق الظاهري أو صدق المحكمين، و تم عرض الأداة في صورتها الأولية على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس في مجال التخصص، وقاموا بإبداء آراءهم ومقترحاتهم وملاحظاتهم حول صياغة بعض العبارات، وتم إجراء جميع التعديلات في ضوء آراءهم المقدمة وصياغتها في صورتها النهائية.

الثبات :

للتأكد من ثبات أسئلة الاستبيان ومدى مصداقية الأسئلة الموجهة لعينة الدراسة تم استخدام معادلة ألفا كرونباخ، والجدول رقم (2) يوضح ثبات أو فقرات المقياس باستخدام معامل ألفا كرونباخ.

جدول رقم (2) يوضح قيمة معامل ألفا كرونباخ

عدد الفقرات	ألفا كرونباخ
13	0.848

تم فحص أسئلة الاستبانة للتأكد من ثباتها عن طريق معامل ثبات ألفا كرونباخ، وتم حساب معامل ألفا كرونباخ للاستبانة، وكان معامل الثبات الكلي (0.848). وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة من الثبات تطمئن الباحث إلى تطبيقها على عينة الدراسة.

مقياس النزعة

والانحرافات المعيارية لتحديد تركيز الإجابات حول القيمة المتوسطة لمتغير الدراسة والأبعاد التابعة له، بالإضافة للمتغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة، كذلك تحديد انحراف الإجابات عن القيمة المتوسطة لنفس المتغيرات، تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (Likert)، حيث كانت إجابات الاستبيان (موافق بشدة 5 درجات، موافق 4 درجات، محايد 3 درجات، غير موافق درجتان، وغير موافق بشدة درجة واحدة فقط). (جبريل، 2017، ص 28).

المتغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة:

قام الباحث بإدخال البيانات التي تم الحصول عليها من خلال توزيع الاستبيان على عينة الدراسة في البرنامج الإحصائي SPSS لاستخراج التوزيع التكراري والنسب المئوية لبعض البيانات الشخصية لأفراد العينة والمتمثلة

في: المؤهل العلمي، التخصص، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، ومن بين النتائج التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بالتوزيع التكراري والنسبي لنوع العينة قيد الدراسة فهي كما هو مبين بالجدول التالي:

جدول رقم (3) يوضح المتغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة

المتغير	البند	العدد	النسبة
المؤهل العلمي	دبلوم عالي	1	%2.6
	بكالوريوس	23	%60.5
	ماجستير	10	%26.3
	دكتوراه	4	%10.5
	المجموع	38	%100
التخصص	محاسبة	14	%36.8
	إدارة اعمال	11	%28.9
	تمويل ومصارف	10	%26.3
	اقتصاد	1	%2.6
	اخرى	2	%5.3
	المجموع	38	%100
المسمى الوظيفي	رئيس وعضو مجلس ادارة	2	%5.3
	مدير و نائب مدير	6	%15.8
	مدير ادارة	3	%7.9
	رئيس قسم	6	%15.8
	رئيس وحدة	5	%13.2
	موظف	16	%42.1
	المجموع	38	%100
الخبرة:	اقل من 5 سنوات	19	%50
	من 5 سنوات إلى اقل من 10 سنوات	8	%21.1
	10سنوات فاكثر	11	%2.6
	المجموع	38	%100

من خلال الجدول رقم (3) تبين أن المشاركين بالدراسة الذين كانت مؤهلهم العلمي من ذوي المؤهلات العليا البكالوريوس ماجستير دكتوراه، كما أن معظم التخصصات كانت محاسبة، بما أن سنوات الخبرة أقل من 5 سنوات هذا لأن المصرف حديث النشأة.

تحليل إجابات عينة الدراسة

لتتحقق من إجابات الباحثين ومعرفة آراءهم تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري كذلك اختبار t. الجدول التالي يوضح إجابات عينة الدراسة

جدول رقم (4) يوضح إجابات عينة الدراسة

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T-test		درجة الممارسة
				قيمة t	Sig	
1	تعمل الصكوك الإسلامية على جذب فئات جديدة من المستثمرين مما يفتح المجال أمام شريحة واسعة للمشاركة في تمويل مشاريع الاستثمارية.	4.1316	.84377	5.345	0.00	دال احصائيا مرتفعة
2	يعتبر التمويل بالصكوك من أفضل الوسائل لتمويل مشاريع الاستثمارية والتي قد تعجز جهة واحدة عن تمويلها.	3.8947	.72743	4.192	0.00	دال احصائيا مرتفعة
3	تعمل الصكوك الإسلامية على ترسيخ العلاقة ما بين المؤسسات المصدرة من جهة وحملة الصكوك (المستثمرين) من جهة أخرى مما يعزز الثقة في المشاريع الممولة من خلالها.	3.7368	.79472	2.613	0.00	دال احصائيا مرتفعة
4	تنوع وتعدد صيغ التمويل بالصكوك الإسلامية من شأنه أن يوفر حلولاً متنوعة عادة لتمويل مشاريع.	4.1316	.70408	6.405	0.00	دال احصائيا مرتفعة
5	تساعد عمليات التصكيك في تقليل درجة سيطرة المؤسسات المالية كمزود وحيد للتمويل مما يوفر بدائل تمويلية عديدة.	3.4474	.79517	2.367	0.00	دال احصائيا مرتفعة
6	يحتوي التمويل بالصكوك الإسلامية على صيغ مختلفة بأجال مختلفة، مما يساعد في المواءمة بين مصادر الأموال واستخداماتها، مما يساهم في تقليل مخاطر عدم التماثل بين آجال الموارد واستخدامها.	3.5263	.76182	2.022	0.00	دال احصائيا مرتفعة
7	يمكن للحكومة الاعتماد على إصدار الصكوك كأداة لتمويل عجز الموازنة العام بدلا من سندات الخزنة والدين العام.	3.5789	.94816	2.163	0.00	دال احصائيا مرتفعة
8	يمكن الاعتماد على الصكوك الإسلامية في حشد الموارد المالية لتمويل المشاريع بأجال زمنية مختلفة.	3.8947	.76369	3.993	0.00	دال احصائيا مرتفعة
9	يمكن الاعتماد على الصكوك الإسلامية في جذب واستقطاب الاستثمارات الخارجية، بمعنى أنها قادرة على	3.8649	.85512	3.307	0.00	دال احصائيا مرتفعة

						توفير موارد مالية من خارج الدولة.
مرتفعة	دال احصائيا	0.00	3.031	.68514	3.7368	يساهم التمويل بالصكوك الإسلامية في توسيع الائتمان وزيادة السيولة النقدية لدى المؤسسات المالية مما يدعم المشاريع التنموية الكبرى.
مرتفعة	دال احصائيا	0.00	1.676	.85174	3.6316	يقدم التمويل بالصكوك الإسلامية اسلوبا جيدا لإدارة السيولة، حيث أن المؤسسات المصدرة لا تستطيع أن تدير سيولتها عن طريق اصدار هذه الصكوك.
مرتفعة	دال احصائيا	0.00	6.511	.71759	4.1579	تساهم الصكوك الإسلامية في زيادة الربحية لدى المصارف الإسلامية من خلال زيادة استثمارها.
مرتفعة جدا	دال احصائيا	0.00	8.120	.79517	4.4474	تحتاج الصكوك الإسلامية إلى توفر البيئة الشرعية والقانونية التي تناسب عملية إصدارها.

من خلال مقاييس التزعة المركزية (المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري) واختبار T-test، لجميع محاور الدراسة تبين أن المتوسط المرجح كان مرتفع ما بين بنسبة (3.4474 – 4.4474)، مما يعني أنها تساهم إصدار للصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية، وجذب المدخرات واستثمارها، وتوفير السيولة، وفقاً لإجابات عينة الدراسة.

تحليل فرضيات الدراسة:

لتتحقق من فرضيات الدراسة قام الباحث باختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية لنتائج أفراد العينة، كما تم استخدام اختبار T لعينة الواحدة (one sample t – test) لدلالة الإحصائية عند مستوى معنوية (0.05).

حيث تم صياغة الفرضية في صورة فرضية صفرية وأخرى بديلة، وذلك على النحو التالي:

H0- لا يساهم إصدار الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية، وجذب المدخرات واستثمارها، وتوفير السيولة.

H1- يساهم إصدار الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية، وجذب المدخرات واستثمارها، وتوفير السيولة.

ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية لنتائج أفراد العينة، كما تم استخدام (T) لدلالة الإحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لفرض الأول، كما في الجدول رقم (5):

جدول رقم (5) يوضح نتائج اختبار (T) للتعرف على دلالة الفروق للإجابات على الفرضية

عدد الأفراد N	الوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	قيمة T	درجة الحرية Df	القيمة الاحتمالية Asymp. Sig	مستوي الدلالة Level
37	3.8482	0.47366	5.756	36	0.000	0.05

نلاحظ من الجدول رقم (5) أن قيمة الوسط الحسابي (3.8482)، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري (0.47366)، وأن قيمة (T) بلغت (5.756) وأن القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة أصغر من مستوى الدلالة (0.05) هذا يعني

وجود دلالة إحصائية، وبناءً على نتائج الجدول أعلاه فإننا نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن يساهم إصدار الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية، وجذب المدخرات واستثمارها، وتوفير السيولة.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

- يمكن عرض أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من الجانب التطبيقي والتحليلي للدراسة للمصرف عينة الدراسة كما يأتي:
- 1- أظهرت النتائج ومن خلال أساليب التحليل الصكوك الإسلامية تحتاج إلى توفر البيئة الشرعية والقانونية التي تناسب عملية إصدارها.
 - 2- من خلال نتائج التحليل تبين أن الصكوك الإسلامية تساهم في زيادة الربحية لدى المصارف الإسلامية من خلال زيادة استثمارها.
 - 3- أوجدت الدراسة على أن التمويل بالصكوك الإسلامية يحتوي على صيغ مختلفة بأجل مختلفة، مما يساعد في المواءمة بين مصادر الأموال واستخداماتها بما يساهم في تقليل مخاطر عدم التماثل بين آجال الموارد واستخدامها.
 - 4- بينت الدراسة أن التمويل بالصكوك يعتبر من أفضل الوسائل لتمويل مشاريع الاستثمارية والتي قد تعجز جهة واحدة عن تمويلها.
 - 5- أوضحت النتائج أن يساهم إصدار الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية، وجذب المدخرات واستثمارها، وتوفير السيولة.

ثانياً: التوصيات

- ضرورة تفعيل صناعة الصكوك الإسلامية ولا بد من إعداد خطة لذلك تتضمن:
 - 1- وضع الإطار التشريعي والقانوني الذي ينظم عملية إصدار وتداول الصكوك الإسلامية:
 - 2- تأهيل الكوادر التي توكل لها مهمة إصدار وتداول هذه الصكوك.
- ضرورة توظيف الصكوك الإسلامية للاستثمار وتمويل المشاريع الاستثمارية والاستفادة منها في تمويل المشروعات وتمويل العجز.
- نشر الوعي و بث ثقافة الاستثمار بالصكوك الإسلامية في أوساط المجتمع والمستثمرين بوصفها أدوات مالية تقدم حلولاً مبتكرة لهم في مجال حشد وتوظيف الموارد.
- ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية من أجل تفعيل تجربة صيغة التمويل بالصكوك الإسلامية.

المراجع

- 1- عنبر، بلال محمود، 2020م، آفاق التمويل بصيغة الصكوك الإسلامية في المصارف الإسلامية في فلسطين، رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية بغزة.
- 2- الرمزي، إيمان محمد. الرويتع، رزان محمد، التويم، ربما فهد. الشيحة، نوره محمد. 2022، مجلة ابعاد اقتصادية، المجلد (12) العدد (01) لسنة 2022

- 3- قتال، عبدالعزيز، وعزائزية، سارة، 2020م، صناعة الصكوك الإسلامية: واقع تحديات ومقترحات، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 10، العدد 01، أوت 2020.
- 4- أبوشعالة، كريمة الهادي، 2019، استشراف إمكانية تطبيق صيغ التمويل الإسلامية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، مؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي مصراتة - 21 سبتمبر 2019 .
- 5- المعايير الشرعية ، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، البحرين 2007م ، معيار رقم 17 ، ص288.
- 6- مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، الدورة الرابعة، المجلد الثالث 1988م ، ص2140.
- 7- صخري، عبدالوهاب، وبن علي، سمية، 2021، تشخيص واقع الصكوك الإسلامية كإلية مستحدثة في ظل تطورات الصناعة الإسلامية، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 4، العدد 1. ISSN: 2661-7161 EISSN:2716-9073
- 8- الهلالي، مبارك عبدالقادر، 2021، دزر الصكوك الإسلامية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، المجلد 9- العدد 1- 2021.
- 9- جبريل، وائل محمد (2017)، "واقع رأس المال البشري في المصرف التجاري الوطني من وجهة نظر الموظفين بالإدارة العامة في مدينة البيضاء"، ورقة علمية مقدمة بالمؤتمر الدولي الأول، بعنوان السياسات الاقتصادية ومستقبل التنمية المستدامة في ليبيا، الخمس، جامعة المرقب، كلية الاقتصاد والتجارة، خلال الفترة 11- 13 ديسمبر.
- 10- رحمون، نسرين، و بن خالدي، نوال، 2022، دراسة تحليلية لواقع الصكوك الإسلامية عالميا خلال الفترة (2001 - 2020)، مجلّة الباحث، الجزائر، EISSN: 2437-0843 ،
- Internatinal islamic <https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/7> نقلا عن financial market (2021), "sukuk report", a comprehensive study of the global sukuk market, IIFM, 10 th Etdition .
- IIFM (2021), op cit .

- 11- مجلس النواب الليبي، قانون رقم 7 لسنة 2015م، بتعديل القانون رقم 1 لسنة 2013م.
- 12- المؤتمر الوطني العام ليبيا، قانون رقم 4، لسنة 2016م، بشأن الصكوك.(2016م)،
- 13- المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، اللائحة التنفيذية لقانون الصكوك (2016م).